



## تقديم :

تتنظم منذ بضع سنوات الاحتجاجات الشعبية في مواجهة شركات التدبير المفوض لتوزيع الماء و الكهرباء. وقد كان اخر مثال : "ثورة" الشموع بطنجة ضد أمانديس.

تقترح حركة أنفاس الديمقراطية، كحركة سياسية تقدمية وفيه لمهامها في نقد السياسات العمومية و اقتراح البدائل، عبر هذه الوثيقة ايجاد مخارج لهذا المشكل، تنفيذاً [لقرارات مجلسها الوطني](#) ل 18 نونبر 2015 تحت شعار "التحرير و التحرر".

يجد موضوع خدمات التدبير المفوض راهنيته لعدة أسباب، فالاحتجاجات الشعبية ضد غلاء فواتير الماء و الكهرباء بطنجة قد أعادت نقاش هذا الاختيار في التدبير إلى الفضاء العام. إن الموضوع بالفعل يتجاوز قرارا تقنيا بسيطا لإخراج تدبير خدمة عمومية للغير. و إذا كان الثمن هو الحجة الأكثر انتقادا فإن التاريخ السياسي المعاصر -انظر الفقرة في المرفقات بالفرنسية يبين أنه ينظر كثيرا للتدبير المفوض من زاوية التدخل الأجنبي و تضارب المصالح. في هذا الإطار، يحق لنا أن نتساءل كيف لعمدة مدينة كبيرة أن يمارس نوعا من المراقبة على شركة للتدبير المفوض في حين أنه لا يتوفر إلا على 3 مستشارين مقربين من بينهم مستخدم لهاته الشركة صاحبة التدبير المفوض؟؟ و في نفس السياق، تطرح أسئلة كثيرة حول العلاقة بين هاته الشركات الأجنبية و تمويل بعض الحملات الانتخابية.

تدافع حركة أنفاس الديمقراطية بوضوح على استرجاع مراقبة المرافق العمومية إلى المواطنين سواء عبر تأميم الخدمات المفوضة سلفا، متبوعا بتدابير لإشراك الساكنة في مراقبة و تتبع وحدات تدبير الخدمات العمومية، أو عبر المراقبة المباشرة للساكنة بواسطة تعاونيات مواطنية. في حال كان الأمر مستعصيا، نطالب بأن يأسس تقنين التدبير المفوض من أجل طمأننة الساكنة حول المراقبة و التتبع و فعالية الخدمة المفوضة.

## مقترحات حلول :

### 1- تعاونيات لتدبير خدمات التوزيع

بإمكان سكان جهة معينة (الدار البيضاء الكبرى : 6 ملايين، طنجة - تطوان - الحسيمة : 4,8 ملايين، الرباط-سلا-القنيطرة : 3,5 ملايين) أن ينتظموا في إطار تعاونيات لتدبير الخدمات العمومية.

إذا أخذنا جهة طنجة كنموذج، فإن الفكرة هي أن يجتمع حوالي 500 ألف شريك (فرضية : نصف عائلات يكون لها ممثل الجهة منخرط في المشروع)، بانخراط أولي قدره ألف درهم، تكون قيمة الرأسمال في حدود 500 مليون درهم، أي ما يعادل 30 بالمائة من قيمة الشركة المدبرة أمانديس، و يمكن للأبنك أن تمويل الجزء الباقي، كما يمكن للدولة و الجهة و الجماعات الترابية أن تدعم هاته التعاونية المواطنة.

أمثلة :

- [Sociétés d'Intérêt Collectif Agricole d'Electricité SICAE](#) : تعاونية تأسست بداية القرن 20 تحت اسم "تعاونيات الكهرباء" من أجل إيصال الكهرباء إلى المناطق القروية المهمشة من طرف المستثمرين الخواص، و هي تخدم اليوم أكثر من 250 ألف زبون.
- [EWS Schönau](#) أحدثت تعاونية قريية شنو في سنة 1986 في خضم حملة الخروج من النووي بعد فاجعة تشيرنوبيل و تنتج اليوم 95 بالمائة من الطاقة من مصادر متجددة و تخدم 75 ألف مشترك.
- [ElektraBirseck, Münchenstein](#) : أنشأت هاته التعاونية سنة 1897 و تخدم 226 ألف شخص في سويسرا كما تتوفر على متحف للكهرباء. ابتداء من سنة 2000، بدأت التعاونية تستثمر حصريا في الطاقة المتجددة.
- [Coopérative d'énergie citoyenne à Berlin](#) : أنشأت هاته التعاونية بمبادرة مواطنة في 2011 بهدف جمع الأموال على شكل مساهمات في رأس المال قصد شراء عقد التدبير المفوض للكهرباء لمدينة برلين بعد وصول العقد الحالي إلى نهايته.

++ تعتبر الميزة الأساسية لهذا الاختيار امكانية استرجاع مراقبة خدمات التوزيع مباشرة من طرف المواطنين و أيضا توزيع الأرباح على المواطنين الشركاء سواء عبر توزيع الأرباح أو عبر إعادة الاستثمار في الإنتاج.

-- إن هذه الصيغة ترمي التفكير العميق حول دور الدولة و الديمقراطية التمثيلية.

## 2- تأمين أو خلق وكالات جهوية عبر شراء أو فسخ عقود التفويض

لا يزال المغرب، لحسن الحظ، يتوفر على أمثلة عديدة لخدمات توزيع الماء والكهرباء مدبرة سواء مباشرة من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء (61 بالمائة من الكهرباء و 33 بالمائة من الماء) أو عبر وكالات مستقلة (14 بالمائة من الكهرباء و 31 بالمائة من الماء) حسب الظهير رقم 1,59,315 ل 30 يونيو 1960 (المتعلق بالتنظيم الجماعي) و مراسيم وزارة الداخلية (المتعلقة بتخصيص إنشاء تجمع جماعات من أجل تدبير خدمات الماء والكهرباء).

a- في هذا الصدد، و بالنسبة لجهات "متمكنة" مجاليا، يصبح ممكنا خلق وكالة جماعية جهوية (من أجل تجميع الطاقات التقنية و الاستثمارية و ضمان استدامة الخدمة العمومية امتثالا لتوصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات). إن هذا الاختيار ليس جديدا مادامت هناك تجارب سابقة (نقدم هنا بعض الأمثلة) :

• في يناير 1970، عوضت الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس "الشركة الفاسية للكهرباء" في توزيع الكهرباء.

• أنشأت الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش في 17 يوليوز 1964 من طرف مدينة مراكش من أجل شراء التفويض الذي كان بحوزة "الشركة المغربية للتوزيع اس ام دي"

b- تأمين استمرار الخدمة العمومية بعد شراء أو فسخ العقد عبر المكتب الوطني للماء والكهرباء و الذي يوفر هاته الخدمات في جزء كبير من المغرب و يتوفر على الامكانيات التقنية و التدبيرية الضرورية.

لن نتحدث هنا عن شروط شراء أو فسخ عقود التدبير المفوض مادامت تحدثت تقارير عدة (المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، ...) عن موضوع المراقبة.

++تسمح هذه الصيغة بجعل تأمين الخدمة العمومية ممكنا و عكس غاية الخصوصية و الذي ابتدأ مع برنامج التقويم الهيكلي و التوصيات اللاشعبية للبنك الدولي. يسمح التأمين (مباشر من الدولة عبر مكتبها أو عبر وكالات مستقلة) إلى إعادة الثقة للمواطنين في الاهتمام بالخدمة العمومية. حيث يكون إشراك المواطنين في المراقبة أمرا ضروريا.

--تتطلب هذه الصيغة استثمارات كبرى من طرف الهيئة المؤممة المستقبلية خصوصا في التموقع التجاري من أجل تفادي الثقل الإداري و العجز المالي الملاحظ قبل الخصوصية.

### 3- خلق وكالة للتقنين وطنية أو جهوية:

دخل **قانون 54.05** حيز التنفيذ سنة 2006 ليحدد شروط تمرير عقود تفويض الخدمات العمومية. إلا أن كل عقود تفويض تدبير خدمات الماء والكهرباء أبرمت في فترة سابقة لهذا التشريع. ومهما ذلك يظل هناك فراغ قانوني حول الجهة العمومية المختصة التي تضمن مراقبة أو تقنين التفويض و الذي من المفروض أنهما يمارسان مباشرة من طرف الهيئة المفوضة.

تعطي تجربة **الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات**، بالرغم من الانتقادات، مقارنة جيدة للسياسات، و يبدو أن الفكرة تغري الأغلبية كما المعارضة : يشتغل **حزب العدالة و التنمية على "مقترح قانون لإنشاء وكالات مختصة لمراقبة التدبير المفوض"** بينما قدم **حزب الأصالة و المعاصرة "مقترح قانون متعلق بخلق هيئة وطنية لمراقبة كل عقود التدبير المفوض المبرمة ما بين الجماعات الترابية و الشركات الخاصة"**. و كان المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي قد أصدر مؤخرا تقريرا حول **"التدبير المفوض للخدمات العمومية في خدمة المرتفق"** كانت أهم توصياته التقنين و التهييء الجيد لمشاريع تفويض الخدمات العمومية.

في هذا الإطار يراعى ضرورة إرساء الخطوات التالية :

- وضع نموذج مبدئي من طرف هيئة التقنين من أجل عقلنة قرار التدبير المفوض، و ذلك بدراسة التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. يجب أن يتضمن هذا النموذج إجراءات المصاحبة و المراقبة و التتبع للتدبير المفوض من أجل الوصول إلى المزيد من الشفافية و الحكامة الجيدة.
- توضيح الإطار القانوني (خصوصا النصوص التنفيذية المتعلقة بالقانون 54,05) للتدبير المفوض من أجل "توضيح" العلاقة بين المفوض و الشركة المفوض لها و عموم المواطنين.

++ يعتبر هذا الاختيار وسطيا بين الوضع الحالي، حيث لا تخضع الشركات المفوض لها تقريبا إلى أية مراقبة و حلول استرداد الخدمة من طرف الدولة أو المواطنين، و يمكن من جعل العلاقات أكثر شفافية بين المفوض و الشركات المفوض لها و تضمن للمواطنين درجة أولى للتشكي.

-- بهذا الاختيار يبقى المغرب رهينا للشركات الكبرى في الخدمات الأولية. و في نفس الوقت لا يسمح بتشجيع خلق شركات خاصة وطنية لها طموح في تعويض الشركات المتعددة الجنسيات للتدبير المفوض.

20 دجنبر 2015

حركة أنفاس الديمقراطية

---

حركة انفاس الديمقراطية - Mouvement Anfass Démocratique

[www.anfass.ma](http://www.anfass.ma)

<https://www.facebook.com/anfassmaroc>

<https://twitter.com/AnfassDemo>

<https://www.youtube.com/channel/UC63g7SezG052P2EJsmo5Mwg>

## **Historique :**

Le Sultan My Al Hassan, à la fin du 19<sup>ème</sup> siècle, avait décidé de concéder à la société Régis les droits à la réalisation des adductions en eaux potables dans la vielle de Tanger, alors sous contrôle international (Pr. Ahmed Bencheikh, cité plus haut). Un siècle plus tard, la question est à l'ordre du jour, cette fois-ci à Casablanca.

Suite aux recommandations de la Banque Mondiale, La décision de délégation des service d'eau et électricité dans l'agglomération de Casablanca aurait été promise par Feu Hassan II au Patron de la firme française en 1994 (*La gestion « déléguée » de la RAD par la Lyonnaise des Eaux : une controverse politique régentée par le « fait Makhzen » (1994-1997), Pr. Ahmed Bencheikh, L'Eau dans l'histoire du Maroc, Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines (Université Hassan II) N°11, 1999*) chose que confirme le journal « Le Monde » dans un article paru sur ses colonnes du 7 Juin 1997 titré « Casablanca : un seul contrat pour l'eau, l'assainissement et l'électricité ». Le tout puissant Ministre de l'Intérieur de l'époque ne pourrait laisser l'opposition gagner sur une ville névralgique. Une grande bataille médiatique entre journaux de l'opposition et ceux pro-gouvernementaux fut déclenchée. L'attitude hostile des élus de l'opposition face à la privatisation de la Régie fut animée par plusieurs arguments :

- Le poids de l'Histoire : La société opérait dans la métropole marocaine sous le protectorat français. Ceci signifie pour certains « substituer à l'action des colons isolés celle de puissantes sociétés, à qui l'on accorde moyennant certaines obligations, de grandes concessions » (*Les grands problèmes coloniaux, Hardy. G, Revue scientifique N°7, 14 Avril 1928*).
- Les députés criaient fort la démocratisation et la transparence dans le choix des entreprises.
- Face à un puissant Ministre de l'Intérieur, la gauche entendait faire un poids sur la scène politique dans un contexte de préparation de « l'alternance consensuelle ».
- La politique de privatisation du gouvernement de l'époque, applaudie par les institutions financières internationales, a été largement critiquée par l'opposition.
- Les députés reprochaient au Ministère de l'Intérieur le manque de rigueur et la mauvaise gestion, notamment la Direction des Régies et la Direction des Collectivités Locales.

Dans ce conflit, les responsables de la Lyonnaise de Eaux n'ont cessé de répéter « On nous a demandé de faire une proposition, ce que nous avons fait » (*Journal l'Economiste du 7 Mars 1996*). Après un grand bras de fer, les communes, et naturellement les services communaux, étant sous la tutelle du ministère de l'Intérieur, une « technisation » du problème fut née alors et le sort de la Régie fut alors connu et plusieurs autres villes du Royaume suivirent ce modèle dans divers domaine : la gestion des services de l'eau, d'assainissement à Rabat, Tanger, Tetouan, Oujda, la collecte d'ordure à Rabat, Kénitra, Marrakech, Agadir, ...

En 2011, lors des marches du [20 Février](#), les manifestants n'ont pas arrêté de crier pour que « dégagent » les sociétés de gestion déléguée, entre autres revendications. Spécifiquement à Tanger, un bras de fer a été initié entre Véolia/Amendis et la mairie sur fond de non-respect d'obligations contractuelles, [chose confirmée par NizarElbarak](#) (ministre délégué auprès du Premier ministre, chargé des affaires économiques et générales de l'époque): « le contrat avec Amendis, tel qu'il a été signé auparavant, a atteint ses limites juridiques ». En 2013, très endettée, Véolia scelle un accord

avec le fond Actis de cession de Redal et Amendis pour 4 milliard de dirhams. [C'est alors que les mairies des villes de Rabat, Salé, Tanger et Tetouan ont voté contre cet accord](#) vu que Veolia n'avait pas honoré ses engagements en matière d'investissement. A Rabat, on votera même pour le rachat des activités de Redal, mais sans suite concrète.

Octobre 2014, la cours des comptes a publié [un rapport sur la gestion déléguée](#) des services publics, et Novembre 2015, le Conseil Economique et Social CESE annonce qu'il a été saisi par le président de la chambre des représentants [« pour réaliser une étude sur la gestion déléguée des services publics »](#). Le [« CESE estime nécessaire de réaliser en amont des études](#) préalables du mode de gestion le plus opportun du service public : recourir à une gestion directe, faire appel à une régie directe gérée de manière autonome, ou établir un contrat de gestion déléguée ou un contrat de Partenariat Public-Privé »

Octobre 2015, un mouvement social s'est déclenché à Tanger avant de se propager dans des villes avoisinantes réclament le départ de Amendis. La question est remise à l'ordre du jour !

### **En chiffre :**

- 4 contrats de gestion déléguée en matière de distribution : Redal, Lydec, Amendis Tanger et AmendisTetouan.
- 11 milliards de dirhams de chiffres d'affaires en 2013.
- Distribution d'électricité : 61% par l'ONEE, 25% par des sociétés délégatrices, 14% par des régies.
- Distribution d'eau : 33% par l'ONEE, 36% par des sociétés délégatrices, 31% par des régies.
- Selon un [centre d'analyse français](#), le prix du service délégué coûterait entre 8 et 10% plus cher que lorsqu'il est délivré par l'Etat ou les régies communales.